

المملوك

المملوك لفظ لا يحتاج إلى إيضاح - فهو عبد يباع ويشتري - إلا أنه اصطلاح على إطلاقه على فئة من العبيد كان الحكام يشترونهم لتكوين فرقة خاصة من جيوشهم . وأول من أقدم منهم على ذلك هو الخليفة العباسي محمد المعتصم بالله من سنة ٢١٨ إلى ٢٢٧ هـ (٨٣٣ - ٨٤٢ م) ، فقد أولع باقتناء المماليك الأتراك حتى بلغت عدتهم عند وفاته ثمانية آلاف ، وقيل ثمانية عشر ألفا ، وبنى من أجلهم مدينة سُرْمَن رأى - أو سامرا - ثم أخذ المملوك منذ ذلك العهد ، في معظم البلاد الإسلامية ، يعززون جيوشهم بالمماليك الأجانب ، بل يكونونها جملة منهم .

فاذا كان الملك الصالح أيوب لم يحدث بدعة في التاريخ ، فإن جيش المماليك الذي كوَّنه في مصر في منتصف القرن الثالث عشر وخصص له جزيرة الروضة هو أساس قيام حكم تلك الدولة التي انتزعت الحكم من أسرته ، والتي تتابع منها على تبوء عرش الديار المصرية سبعة وأربعون سلطانا ، كان اثنان وعشرون منهم أرقاء ، قبل أن يرقوا إلى السلطنة ، والخمسة والعشرون الآخرون من ذريتهم .

وأصل كثرة هؤلاء المماليك من بلاد القبجاق أو القفجاق ، شمالي البحر الأسود والقوقاز ، وهي بلاد كان أهلها في ضيق من العيش ، وكانت قاعدة مملكتهم ، « فرصة عظيمة للتجار ورقيق الترك » . وقيل عن هؤلاء الأتراك إنه « ليس لهم تمسك بدين ولا رزانة في عقل » ومع ذلك فهم من خيار الترك أجناسا ، لوفائهم وشجاعتهم وتجنّبهم الغدر مع تمام قلماتهم وحسن صدورهم وظرافة شمائلهم » .

ومن هؤلاء الأتراك أكثر الصالح أيوب شراء عبيده حتى أصبح منهم معظم الجيش المصري . فلما انتهى الملك إليهم « مالت الجنسية إلى الجنسية ووقعت

الرغبة في الاستكثار منهم ، حتى أصبحت مصر بهم آهلة المعالم ، وحمد الاسلام موافقهم في حماية الدين حتى إنهم جاهدوا في الله أهلهم .
غير أنه لما قام السلطان الملك الظاهر بقوق وكان من جنس الجركس أكثر من المماليك الجراكسة حتى صار منهم أكثر الأمراء والجند ، وقلت المماليك الترك من الديار المصرية حتى لم يبق منهم في أواخر هذا العصر إلا القليل من بقاياهم وأولادهم .

وتجارة الرقيق في ذلك العهد كانت تجارة رائعة ، وكان اقتناء الرقيق أمراً سهلاً ، وكانت مراكز هذه التجارة منتشرة في جميع البقاع ، فلم تقتصر على بلاد الشرق وبلاد الترك والشركس والمغول والأروام والأكراد والفرس وغيرها من بقاع آسيا الصغرى والقرم والجزيرة ، بل تعدتها إلى بلاد الغرب ، حتى إن التجار الأوربيين كانوا ينافسون تجار البلاد الآسيوية أشد المنافسة ، فكان يباع بمصر رقيق أتى التجار به من أسبانيا وفرنسا وإيطاليا ، ومن الصرب وصقلية وألبانيا وهنغاريا .

وكانت هذه الجوع تخفي بينها قوماً جيلوا على الشر ، أو تشرىوا بالمطامع والجشع ، أو أضمرروا الحقد ، أو ألّفوا المغامرة ، أو تطلعوا إلى الثوب . وكانوا على كل حال مرتعاً للفساد ، سواء في ذلك أولئك الذين حكم عليهم بالبقاء أجناداً ، وأولئك الذين كتب لهم أن يرقوا من الرق إلى الإمارة أو إلى السلطنة .

وقد انتشرت الفوضى في أيامهم ، بل إن النظام الذي وضع لهم كان مبعثاً لهذه الفوضى . إذ كان الأمير منهم يعمل جهده لزيادة عدد مماليكه ، حرصاً على نفسه ودفاعاً عن سلامته . وكثيراً ما كان الأمير يترك هؤلاء المماليك يسلبون الناس أقواتهم ، عوضاً عن الأجور التي كان يجب عليه دفعها لهم ، أو استغلالاً لمركزه في وظيفته ، ليستولى على الأموال أينما تيسرت له ، وكيفما اختار الوسائل إلى ذلك ، إما طمعاً منه في الوصول إلى وظيفة أعلى مركزاً وأوسع إيراداً ، عن طريق الرشوة أو عن طريق الشراء ، وإما ادخاراً ليوم تفرض عليه الضرائب الباهظة ، أو المغارم الفادحة . وكان مما يشجع هؤلاء المماليك على أعمال السلب والنهب والدمس والقتل ، أنهم كانوا يعيشون عيشة عابرة مخيفة لا ثقة بغد فيها ولا أمان ، فلم يتركوا فرصة تمر دون استغلال طباعهم وإرضاء أطاعهم . وكثيراً ما قاسى سكان القاهرة الأهوال من اضطرابات المماليك

وأعمالهم الوحشية ، وكثيراً ما كانت شوارع القاهرة ميداناً لمعاركهم وحروبهم عند ما كانوا يستضعفون سلطانها ، أو عند ما كانت تقع المنافسة بين عظيمين من أمرائها . وكل هذا أحاط عصر المماليك بسلسلة ممتدة من الفوضى ، وجعل القاهرة أشبه ببلد رزىء بالهزيمة ، وتدفق فيه الغزاة ، فاختلطت الجماهير فيه بالأجناد ، وأعملوا السلب والنهب في الحوانيت والمتاجر والبيوت .

والغريب أن هؤلاء المماليك كانوا يستطيعون الجمع بين القسوة والوحشية ، والعطف الانساني ، وبين الجبروت التعسفي ، والخضوع الرباني ؛ وذلك إما عن عقيدة راسخة ، أو عن سياسة كمينية ، كما كانوا يتصفون على السواء بالجد والفكاهة ، وبالنظام والثورة ، وبالخوف من الحكام والشحاعة الفاتقة أمام العدو .

كانت أطباع هؤلاء المماليك لا تقف عند حد . والمدهش أنهم حققوا هذه الأطباع جميعاً وجعلوا من مصر عاصمة إمبراطورية شاسعة الأطراف ، وزعيمة البلاد الاسلامية ومقر خلافة المسلمين . وقد حق لسلاطينهم إلى حد كبير أن يحملوا تلك الانقلاب الخلافة التي كانوا يتخذونها في مكاتبهم ، ومن بينها « السلطان الأعظم ، وسلطان الاسلام والمسلمين ، سلطان العرب والعجم والترك ، فاتح الأقطار ، فاتح الممالك والأمصار ، إسكندر الزمان ، مملك أصحاب المنابر والتخوت والتيجان ، ملك البحرين ، سيد الملوك والسلاطين ، ولي أمير المؤمنين »

أما كيف أن المملوك كان يثب إلى السلطنة ، فقضته في تسلسل درجات رجال الجيش ونظمها .

كان للأمرء كما كان للسلاطين ممالك . أما ممالك الأمير فكانوا عرضة لأن يختار السلطان أحدهم أو بعضاً منهم فيشتره . وأما ممالك السلطان فكانوا ملكاً خاصاً به ، يتوارثهم خلفه ، أو خلفاؤه من السلاطين ، وكتب على الواحد منهم أن يظل في عبودية الرق مدى الحياة ، ما لم يعتقه السلطان ، ويدخله في إحدى طائفتي المماليك السلطانية ، أو المماليك البحرية ، ويقطعه اقطاعاً من الأراضي يتصرف فيها تصرف المنتظر عليها ويستغلها لنفسه .

وكان الجيش المصرى مكوناً من ثلاث طبقات أو طوائف : طائفة أجناد الحلقة ، وهم كثرة الجيش وعامته ، وكان لكل أربعين نفساً مقدم منهم ،

ليس له عليهم حكم ، إلا إذا خرج العسكر، فهم أشبه باحتياطي الجيش أو بالجيش المرابط . والطائفة الثانية طائفة البحرية ، وكانوا أشبه بحرس السلطان وأولى الخطوة عنده . ثم طائفة المماليك السلطانية ، وهم أعظم الجند شأنًا ، وأشدهم إلى السلطان قربا ، وأوفرهم إقطاعا . وهؤلاء أمراءهم أو ضباطهم ، يختارون منهم ، أو يؤثرون عليهم ، أمراء المثين ، وأمراء الطبلخانا ، وأمراء العشرات ، وأمراء الخمسات .

أما أمراء المثين ، فكانت عدة كل منهم في الغالب مائة فارس على الأقل ، وكان للأمير منهم التقدمة على ألف فارس من دونه من الأمراء ، وهذه الطبقة كانت أعلى مراتب الأمراء ، ومنهم كان أكبر أرباب الوظائف والنواب ، وكانوا في الغالب أربعة وعشرين أميراً مقدماً .

وأما أمراء الطبلخانا (والطلخانا ، ومعناه بيت الطبل ، يشتمل على الطبول والأبواق وتوابعها من الآلات) فكانت عدة كل منهم في الغالب أربعين فارساً على الأقل ، ومنهم كانت المرتبة الثانية من أرباب الوظائف ، والكشاف بالأعمال ، وأكبر الولاية .

وأما أمراء العشرات ، فكانت عدة كل منهم عشرة فوارس على الأقل ومن هذه الطبقة كان صغار الولاية ونحوهم من أرباب الوظائف .

وأما أمراء الخمسات فكان عددهم قليلا ، وكانوا في الغالب أولاد المتوفين من الأمراء ، رعاية لسلفهم ، وكانوا في الحقيقة كأكبر الأجناد .

وهكذا كان الجيش المصري مقسماً إلى فرق من ألف فارس ، عليها مقدم أو أمير ألف ، وكل فرقة مقسمة إلى طوابير من أربعين فارساً ، أو عشرين ، أو عشرة . ولم تكن زيادة عدة الأمراء سبباً لارتفاع مرتبتهم ، فكثير منهم كانت عدة فوارسه أكثر من المصطلح عليها ، ولا يعد إلا في أمراء طبقتهم ، إلا إذا رفعته الخطوة أو الإقدام أو الظروف ، إلى إمارة أعلى من إمارته . وكان الباب مفتوحاً للارتقاء ، لا إلى إمارات الجيش فحسب ، بل كذلك إلى وظائف الدولة إذ كانت الحكومة حربية ، ووظائفها تسند إلى أرباب السيوف .

وأجل وظائف السلطنة ما كان يعبر عنها بالنيابة ، وعن صاحبها بالنائب الكافل ، أو بكافل الممالك الإسلامية . وكان يرجع إليه في جميع أمور المملكة ، ويحكم في كل ما يحكم فيه السلطان ، ويعين أرباب الوظائف ، ما جل منها

وما صغر ، وكان يكتب نواب الممالك ، فيما كانوا يكتبون فيه السلطان ، فكان النائب الكافل هو السلطان الثاني للمملكة ، بل إنه كثيراً ما كان السلطان الفعلي لها . وقد مر أكثر سلاطين الممالك — ممن لم يرثوا الحكم عن آباءهم — بهذه الوظيفة أو بوظيفة الأتابك ، أو أتابك العساكر ، التي كانت تلى وظيفة النائب مباشرة في الرفعة وعلو المقام ، وكان صاحبها أكبر الأمراء المقدمين من بعده ، وكان له قبل إنشاء وظيفة النيابة ، ما للنائب الكافل من الشأن في تدبير أمور المملكة .

وكان الأمراء المقدمون يقلدون وظائف الدولة الهامة ، التي كان من بينها رأس النوبة ، والامير أخور والدوادرية ، والحجوية ، والامير جاندار ، والاستادارية ، والجاشنكيرية ، والخازندارية ، وغيرها من وظائف الشرطة وولاية الأقاليم ، ووظائف الممالك التابعة لمصر وولاياتها ، في دمشق وصيد وحلب وحماة وطرابلس والكرك .

ولكل من هذه الوظائف اختصاصات محدودة ، ومزايا عديدة ، وإقطاعات واسعة ، كما أنه جرت العادة أن يكون لكل منها نواب من أمراء الطبلخاناه ، وأتباع كثيرون من أمراء العشرات ، وجند لا حصر لعددهم .

وكان للسلطان دواوين عدة ، تدرج بطبقات من الموظفين ، ممن كانوا يسمونهم حملة الأقلام ، وتتبعهم طبقات عدة أخرى من الخدم أو الجند أو الحاشية . وأهم هذه الدواوين تسعة ، وأجلها وأرفعها رتبة ديوان الوزارة ، وكان ناظرها يلي السلطان مرتبة ، حتى أحدثت النيابة والأتابكية ، فتأخرت مرتبتها ، واقتصر اختصاص الوزير على النظر في أموال الدولة ، وصار يتبعها كبار من الموظفين ، منهم ناظر الدولة أو صاحب الشريف ، وكان مشاركا للوزير في هذا الاختصاص المالي . ومستوفى الصحة ، وله ديوان تثبت التواريخ والمراسيم السلطانية فيه . ومستوفى الدولة ، الذي كان يتولى مراجعة أبواب مصروفات الدولة وإيراداتها .

أما الدواوين الأخرى فكانت تختص بكتابة السر ، ونظارة الخاصة السلطانية ، ونظارة الجيش ، ونظارة الخزانة ، ونظارة البيوت والحاشية ، ونظارة بيت المال ، ونظارة الإصطبلات ، ونظارة دور الضيافة والأسواق . ولا شك أن أهمية هذه الوظائف كانت تتغير بتغير السلاطين ، ومنها ما لم

تكن حددت اختصاصاته ، ولكنها استقرت على هذا النظام تقريباً ، بتولى المماليك الشراكسة سلطنة مصر .

وترتسم من درجات هذه الوظائف صورة واضحة لما كانت تستند عليه حكومة المماليك ، وتبين كيف أن النظم الحربية جعلت لأمراء الجند سلطة تامة على جميع مرافق الدولة ، ومهدت لصغارهم سبل الترقى في درجات الوظائف ، وهيئات لبعضهم فرصة الوثوب الى السلطنة .

وقد جرت العادة أيضاً أن يكون لكل أمير من كبار الأمراء ، أمراء المثمنين او امراء الطبلخانات ، بيوت خدمة ، مثل بيوت خدمة السلطان ، من طشت خاناه ، وفراش خاناه ، وشراب خاناه ، وركاب خاناه ، وزرد خاناه ، ومطبخ وطلبخاناه . وبينما كانت البيوت السلطانية تسمى بالبيوت الشريفة ، كانت بيوت الأمراء توصف بالكريمة .

ولكل بيت من هذه البيوت مهتار ، أى كبير ورئيس مسئول عنه ، وتحت يده رجال وغلمان ، ولكل منهم وظيفة تخصه . وللأمير فوق هذا موظفون من حاشيته العساكر تشبه وظائفهم ووظائف السلطان نفسه ، وتتخذ ألقابها مثل رأس نوبة ، ودوادار وأمير مجلس وجمدار وأمير أخور وغيرها .

وكذلك كان لكل أمير ، مثل ما كان للسلطان ، حواصل من إصطبلات وخيول ومناجات الجمال ، وشون الغلال . وكان الأمير منهم اذا خرج يخرج في موكب حافل ، تتقدمه أكبر عساكره من أرباب الوظائف عنده ، وتسير من خلفه بمماليكه وغلمانه . واذا جلس نُصِبَ خلف ظهره ستار أو بشتميخ من الجوخ الأحمر المزهر بالألوان والمطرز عليه رنك ذلك الأمير وألقابه .

والرنك ستار الأمير وعنوان المجد ، تنوعت أشكاله ، وجرت العادة أن يكون دائرة تحصر في داخلها رسم صقر أو أسد أو سيف أو دواة أو فرنسية ، وهي زهرة اللوتس شعار ملك فرنسا ، وكان الأغلب رسم الكأس أو الدواة . وقد تكون منقسمة إلى قسمين أو ثلاثة ، بكل منها رسم خاص . وهذه الرنوك مختلفة الألوان ، يجعل الأمير ما يختاره منها ، دهاناً على أبواب بيوته واملاكه أو طرازاً على أقمشة خيوله وجماله ، أو نقشاً على سيوفه وأقواسه ، أو طبعاً على أوانيه من زجاج ونجار .

وحياة الأمراء المماليك كلها مظاهر خلافة . كان من عاداتهم فى القاهرة ،

أنهم يركبون في مناسبات مختلفة في مواكب طنانة ، مع النائب الكافل او مع حاجب الحجاب ، أو في حاشية السلطان ، وكانوا يلبسون الملابس الثمينة الظريفة ، ويتحلون بالعدد والسيوف الفاتقة الثمينة ، فالملابس مطرزة مزركشة ، والمناطق مطلية بالذهب أو الفضة مرصعة ، ولا يركبون إلا الخيل المسومة ، أما البغال فلا يركبونها بحال ، بل يركبها غلمانهم خلفهم .

وإذا استعرضنا الألقاب التي كانوا يتخذونها ، أو التي كانت تطلق عليهم في المكاتبات الرسمية ، زدنا اقتناعاً بما كان يربط المملوك بالسلطان ، من صفات مشتركة وصلات ممتدة .

فقد كان النائب الكافل تطلق عليه ألقاب رنانة منها : الجناب الكريم ، والعالى الأميرى ، عز الاسلام والمسلمين ، وسيف الأمراء فى العالمين .

وكان رسم المكاتبه للأمراء مقدّمى الألوفا ، لا يختلف عن رسم المكاتبه للنائب الكافل ، إلا فى استبدال الجناب العالى أو المجلس العالى بالجناب الكريم وحسام أمير المؤمنين ، بسيف أمير المؤمنين .

وكان لكل طبقة من الأمراء ألقابها الخاصة ، فاذا وصلنا الى الجندى المملوكى نفسه رأيناها يلقب فى المكاتبات الرسمية بالأمير الأجل .

كان للجندى المملوكى إذن مرتبة جليلة ، تميزه عن سكان البلاد وأهلها ، بل تميزه عن طبقات عدة من موظفى دواوين السلطان ، من طبقات أرباب الأقاليم . وبينما كان هؤلاء كما كان لأرباب الوظائف الدينية مراتب شهرية محدودة تصرف اليهم كان للمملوك ، منذ اليوم الذى يعتق فيه ، إقطاع من بلاد المملكة وأراضها ، يستغله كيف شاء ، ويسخر فيه من عامة الشعب وفلاحيه من أراد ، ويتصرف فى ذلك تصرف المالك والسلطان .

وتختلف قيمة الإقطاع باختلاف مرتبة المملوك ، فكان للأمراء المقدمين إقطاعات ، يخص كل واحد منهم ما قد تبلغ قيمته مائتا ألف دينار أو تزيد . وكانت تبلغ قيمة إقطاع الواحد من أمراء الطبلخاناه ثلاثين ألف دينار ، أو أكثر . وكان يقطع كل من أمراء العشرات أراضى تصل قيمتها الى تسعة آلاف دينار . أما مقدمو الحلقة فكان يبلغ إقطاع الواحد منهم ألفاً وخمسمائة دينار وأخيراً كان الجندى المملوكى نفسه يفوز يوم إعتاقه ودخوله فى زمرة الممالك السلطانية ، باقطاع قيمته مائتان وخمسون ديناراً ، أى ما كان يعادل راتب

الوزير في الشهر الواحد ، وذلك بخلاف ما كان يحق له من الرواتب الجارية ، من لحم وتوابل ، وخبز وعلف ، وزيت وكسوة وشمع ، وبخلاف ما كان يُمنَحُه في مناسبات زواجه أو مواليده ، وبخلاف ما كان ينتظره من حظوظ الانتقال الى مرتبة العشرة ، أو الطبلخانة ، والفوز بما كان يخصها من الاقطاعات .

سردنا من أحوال المماليك ، وألقاب أمراءهم ودرجات وظائفهم ، وقيم إقطاعاتهم بعض ما يدلنا على أن المملوك كان في الحقيقة سلطاناً مصغراً أو مختصراً ، أو أنه كان له في حدود إقطاعه ووظيفته ، تلك السلطة المطلقة التي كانت للسلطان في حدود مملكته ، كما كان له بعض ما كان للسلطان نفسه من ألقاب ومزايا وبيوت . غير أنه في كل هذا ، ومهما بلغت مرتبة وظيفته من العلو ، كان رهن إشارة السلطان ، ومملوكاً من ممالিকে ، وعرضة لأن يفقد جميع ما كان حظي به في إمارته ؛ فقد كان السلطان يستطيع اذا شاء أن يسترد منه إقطاعه ، أو يقصيه عنه ، ليتصرف فيه . وكان السلطان يستطيع فوق هذا أن يفتك به ، ويقضى على أسرته وخاصته وأتباعه . ولم يكن السلطان نفسه أسعد حالاً من مملوكه ؛ فقد كانت الغلبة في السلطنة لأشد الأمراء قوة وأكثرهم حيلة ، فكان السلطان في هذا شبيهاً بمملوكه ، يعوزه الاطمئنان الى غده ، والثقة بالاحتفاظ بسلطنته .

وكان الإقطاع يتبعه الارتقاء الى الإمارة ، وكانت أهميته بنسبة درجة الأمير ولكل منشور أو أمر باقطاع صورة يكتب بها ، كانت تختلف حالها ، باختلاف مراتب أصحابها . وكانت صيغة المنشور الذي يُمنَحُه الجندي المملوكي والذي كان ينتظم به هذا الجندي في سلك الأمراء ، تنص على أن هذه المنحة كانت الخطوة الأولى للترقي « في درج السعادة » والبلوغ بالمملوك الى « رتبة السيادة » فهي تعبر أصدق تعبير عما كان يخالج نفوس هؤلاء المماليك من الطموح الى أعلى المراتب ، وترسم الخطة التي أحكمها المماليك ، للتدرج من الرق والعبودية ، الى الحكم والسلطنة .